مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.32-Vol.1 / ISSN:2958-8537

العدد الثاني والثلاثون (32)، المجلد الأول
تاريخ 30 – 3 – 2025
(ص264 لـ ص287)

الهوية الوطنية بين تنوع الهويات داخل المجتمع السوداني والصراعات السياسية: "تحليل لمرحلة ما بعد 2019م في سياق تاريخي ممتد"

National Identity amidst the Diversity of Identities within Sudanese Society and Political Conflicts: "An Analysis of the Post-2019 Period in a Broader Historical Context"

د. حاتم عبد القادر محمود عبد القادر
Dr. Hatim Abdelgadir Mahmoud Abdelgadir
كلية شمال كردفان الجامعية
terhaga200@yahoo.com
ORCID iD: 0009-0009-5032-6790

الملخص:

هدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التعدد الثقافي والصراعات السياسية في السودان وتأثيرهما على الهوية الوطنية، مع التركيز على مرحلة ما بعد 2019م. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال مراجعة الأدبيات وتحليل الوثائق والمقالات الإلكترونية لاستكشاف الفجوات المعرفية. وتظهر النتائج أن السودان يواجه تحديات في إدارة التنوع بسبب الإرث الاستعماري والسياسات الإقصائية، مما أدى إلى تصاعد النزاعات القبلية وتعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية، خاصة بعد ثورة ديسمبر 2018م والحرب بين الجيش والدعم السريع في 2023م. توصي الدراسة بوضع مشروع وطني شامل يعترف بالتعددية، وتعزيز المؤسسات المدنية، ومكافحة الخطاب العنصري، ودعم العدالة الاجتماعية، وتمثيل كافة المكونات في الحكم. كما تدعو إلى توحيد القوات المسلحة تحت قيادة مدنية، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتفعيل دور المجتمع المدني، والاستفادة من الدعم الدولي في بناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار.

كلمات مفتاحية: الهوية الوطنية، التعدد الثقافي، الصراعات السياسية، الثورة السودانية، إدارة التنوع، النزاعات القبلية، المصالحة الوطنية، الخطاب العنصري، التعددية السياسية، بناء الدولة.

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between cultural diversity and political conflicts in Sudan and their impact on national identity, focusing on the post-2019 period. It employs a comparative analytical approach by reviewing literature, analyzing documents, and examining online articles to identify knowledge gaps. The findings indicate that Sudan faces significant challenges in managing diversity due to colonial legacies and exclusionary policies, which have fueled tribal conflicts and deepened political and social divisions, particularly after the December 2018 Revolution and the 2023 war between the army and the Rapid Support Forces. The study recommends developing a comprehensive national project that embraces diversity, strengthening civil institutions, combating racist discourse, promoting social justice, and ensuring fair representation in governance. It also calls for the unification of the armed forces under civilian leadership, fostering national reconciliation, empowering civil society, and leveraging international support to build institutions and achieve stability.

Keywords:**National identity**, **cultural diversity**, **political conflicts**, **Sudan**, **Sudanese revolution**, **tribal conflicts**, **national reconciliation**, **racist discourse**, **social justice**, **political pluralism**, **state-building**, **institutional reform**, **military unification**, **security and stability**.

مقدمة:

الهوية السودانية هي مفهوم متشابك يعكس التنوع الثقافي والإثني الذي يجعل السودان واحدًا من أكثر الدول تميزًا في العالم. هذا التنوع يتجلى في التعدد اللغوي والديني والثقافي الذي يزخر به المجتمع السوداني، حيث يضم أكثر من 500 قبيلة تتحدث ما يزيد على 100 لغة ولهجة، لكل منها تراثها الفريد الذي يسهم في رسم ملامح هذه الهوية المتعددة الأبعاد. على مدار آلاف السنين، ساهمت التفاعلات الاجتماعية والتاريخية، بما في ذلك التأثيرات النوبية القديمة، والعربية الإسلامية، والاستعمار، في تشكيل الهوية السودانية كمفهوم يجمع بين الخصوصية المحلية والانفتاح على العالم.

رغم غنى هذه الهوية، إلا أنها واجهت تحديات متزايدة على مر العصور. فمنذ الاستقلال عام 1956م، وجد السودان صعوبة في بلورة هوية وطنية شاملة تستوعب كافة مكوناته الثقافية والعرقية. وقد أدى تركيز بعض

الحكومات المتعاقبة على هويات فرعية تعتمد على العروبة أو الإسلام، إلى شعور شرائح واسعة من المجتمع بالإقصاء والتهميش. هذا التوجه أسهم في تأجيج النزاعات الداخلية، التي بلغت ذروتها بانفصال جنوب السودان عام 2011م واستمرار الصراعات في مناطق مثل دارفور وجبال النوبة.

في مرحلة ما بعد ثورة ديسمبر 2018م، التي أسفرت عن سقوط نظام عمر البشير في أبريل 2019م، دخل السودان حقبة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية. هذه المرحلة تمثل فرصة لإعادة التفكير في الهوية السودانية في سياق تاريخي ممتد، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الماضي. فالهوية، التي ظلت لعقود أداة تستخدمها الأنظمة السياسية لترسيخ هيمنتها أو تعزيز انقساماتها، باتت اليوم في حاجة ماسة إلى إعادة تعريف يعكس روح التعددية والشمول.

إن دراسة الهوية السودانية في ظل التغيرات الراهنة ليست مجرد محاولة لفهم جذور الصراعات القائمة، بل هي استكشاف لإمكانات بناء وطن جامع يستفيد من تنوعه. في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الهوية السودانية من خلال زاويتين رئيسيتين: الأولى تتناول التعدد الثقافي كعامل غني وموحد إذا تم استثماره بصورة صحيحة، والثانية تدرس تأثير الصراعات السياسية على تشكيل الهوية الوطنية، خاصة في فترة ما بعد 2019م.

تستند الدراسة إلى فهم عميق للتاريخ السوداني الممتد، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة الجدلية بين الهوية والتنوع، وبين الصراع والاستقرار. تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات جوهرية حول إمكانية بناء هوية وطنية تعزز الوحدة، وتحقق العدالة والمساواة، وتضع حدًا للصراعات التي أعاقت التنمية والاستقرار لسنوات طويلة.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة الخير، محمد(2022م)**: الهويّة وإدارة التنوُّع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورقة عمل قدمت في ورشة قضايا الهوية والقوانين والفيدرالية، منظمة شركاء خدمات التنمية بالتعاون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، جوبا، جنوب السودان.

تناولت الدراسة تحديات الهوية وإدارة التنوع في السودان بهدف دعم بناء السلام عبر تحليل السياسات الرسمية وخطابات التنوع لدى المجموعات الثقافية والإثنية وفحص التحديات وتقديم مقترحات لإدارة التنوع وصياغة مشروع بروتوكول حول هذه القضايا معتمدة على تحليل وثائقي للاتفاقيات والدساتير السودانية ومقابلات مع فاعلين وتحليل خطابات المجموعات المختلفة عبر الوسائط الرقمية.

2. **دراسة موسى، مهند هارون هارون (2024م)** بعنوان التباين والتعدد اللغوي في السودان وإشكالية الهوية الثقافية، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، المجلد 8، العدد 34.

تناولت الدراسة تأثير التعدد اللغوي في السودان على الهوية الثقافية، مشيرة إلى أن الهوية تمثل أساس التماسك للدولة، وأن اللغة عامل مهم في تحديد الهوية الاجتماعية. ركزت الدراسة على السودان كحالة لدراسة تأثير التعدد اللغوي، حيث يتحدث سكانه أكثر من مائة لغة، لكن غياب السياسات الحكيمة لاستغلال هذا التنوع أدى إلى

مشكلات منها النزاعات القبلية والانفصال إلى دولتين، مع احتمالية انفصالات مستقبلية. اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والنقدي، وخلصت إلى أن سوء إدارة التعدد اللغوي يمثل تحديًا جوهريًا للتماسك الوطني.

3. **دراسة حسبو، إبراهيم محمد علي (2023م)** بعنوان نزاع الهوية في السودان بين رصد الواقع والجذور التاريخية والتعليم ورؤى المستقبل (دراسة نقدية تحليلية)، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، المجلد 4، العدد 13.

تناولت الدراسة نزاع الهوية في السودان، متتبعة جذوره التاريخية ودور التعليم في حماية الأجيال المستقبلية من أزمة الهوية. أكدت الدراسة أن النزاع يتمحور حول سؤال الهوية: هل السودان عربي إسلامي أم إفريقي؟ وأبرزت تداعياته على عدم المساواة في السلطة والثروة وظهور الحركات المطلبية، مثل حركة الكتلة السوداء عام 1948 وانفصال جنوب السودان عام 2011. اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي وقدمت رؤى مستقبلية حول دور التعليم في معالجة أزمة الهوية.

4. **دراسة موسى، عبدة مختار (2024م)**: أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان ديناميكيات الهوية والمواطنة والاندماج الوطني، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 18.

حللت الدراسة أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان، مسلطة الضوء على أزمة الهوية وبناء الدولة وإدارة التنوع. تناولت الدراسة مفاهيم الهوية، المواطنة، التعايش السلمي، والاندماج الوطني، موضحة أن غياب "بوتقة الانصهار" أدى إلى انقسامات تهدد الوحدة والاستقرار. أكدت ضرورة تكامل ديناميكيات الهوية والمواطنة والاندماج الوطني لتحقيق التعايش السلمي في السودان، حيث تسود العدالة وسيادة القانون بالتساوي. تناولت الدراسة حالة أبيي كأنموذج، وسعت إلى تفكيك مكونات هذه المفاهيم النظرية وإسقاطها على الواقع السوداني.

5. **دراسة موسى، عبده مختار (2021م)**: بعنوان أثر صراع الهويات على الاستقرار السياسي/ الاجتماعي: حالة السودان، العتبة العباسية المقدسة، مركز الدراسات الإفريقية.

تناولت الدراسة أثر صراع الهويات على الاستقرار السياسي والاجتماعي في السودان من منظور أنثروبولوجي وسوسيوسياسي. انطلقت من فرضية أن صراع الهويات يؤدي إلى عدم الاستقرار والحروب الأهلية، كما حدث في السودان. ركزت الدراسة على فشل النخب في إدارة التنوع وإقامة دولة محايدة تضمن العدالة والمواطنة للجميع. قارنت الدراسة السودان بدول متنوعة كالهند وأمريكا ونيجيريا التي حققت استقرارًا نسبيًا عبر أنظمة ديمقراطية. تناولت أيضًا مرتكزات الهوية، نظرية بوتقة الانصهار، وأسباب أزمة الهوية، مؤكدة أن السودان يمثل نموذجًا فريدًا للتنوع وصراعات الهوية وتأثيرها على الاستقرار.

6. **عبد الرحمن، الهادي خضر محمود (2009م)**: أطروحة دكتوراه بعنوان فاعلية التشريعات في ضبط الهوية السودانية: دراسة مقارنة، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، الخرطوم، السودان.

تناولت الدراسة فاعلية التشريعات في ضبط الهوية السودانية كعامل رئيسي لحماية الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، مع التركيز على دور السجل المدني. ناقشت الدراسة تحديات مثل اتساع مساحة السودان وتداخل الحدود والتشابه الثقافي مع الدول المجاورة، مما يعقد مراقبة حركة المواطنين. كما كشفت عن قصور في تدريب الجهات المعنية بالتحري، وأكدت أهمية قانون السجل المدني في تعزيز الضبط من خلال تسجيل المواطنين وتحويل النظام إلى إلكتروني لتسهيل العمليات.

مشكلة الدراسة:

تتفق العديد من الدراسات المدرجة أعلاه على أن التعدد الثقافي واللغوي في السودان يشكل جزءًا أساسيًا من الهوية السودانية. على سبيل المثال، دراسة موسى (2024م) ودراسة حسبو (2023م) تتناول تأثير التنوع اللغوي على الهوية الثقافية وتبعاته على الصراعات السياسية والاجتماعية. كما أن معظم الدراسات تتفق على أن السودان يعاني من أزمة في الهوية التي تشمل تباينًا بين الهويات الثقافية المختلفة مثل الهويات العربية والإفريقية، وهو ما يتضح في دراسات مثل دراسة حسبو (2023م) ودراسة موسى (2024م)، ويؤثر بشكل واضح في الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الصراعات السياسية في السودان لها علاقة مباشرة بأزمة الهوية، مثل دراسة موسى (2021م) ودراسة موسى (2024م) التي تتطرق إلى العلاقة بين صراع الهويات والاستقرار السياسي والاجتماعي. أما بالنسبة لأهمية التعليم والتشريعات، فتشير دراسات مثل دراسة حسبو (2023م) ودراسة عبد الرحمن (2009م) إلى دور التعليم والتشريعات في بناء هوية وطنية، وضرورة تفعيل أدوات مثل السجل المدني لضبط الهوية وحمايتها.

تستخدم الدراسات منهجيات متنوعة، مثل التحليل الوثائقي في دراسة الخير (2022م) والتحليل السوسيولوجي والأنثروبولوجي في دراسة موسى (2024م)، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تباين في كيفية فهم وتفسير تأثيرات التعدد الثقافي واللغوي على الهوية. كما أن هناك اختلافًا في التركيز الجغرافي بين الدراسات، حيث تركز بعض الدراسات على جوانب معينة من السودان، مثل دراسة موسى (2024م) التي تركز على التباين اللغوي في السودان كدراسة حالة، بينما تتناول دراسات أخرى الوضع على المستوى الوطني أو الإقليمي. هناك أيضًا اختلاف في التركيز على الجوانب القانونية مقابل الجوانب الثقافية، حيث تركز دراسة عبد الرحمن (2009م) على التشريعات وضبط الهوية القانونية، بينما تتناول دراسات مثل دراسة موسى (2024م) ودراسة حسبو (2023م) الجوانب الثقافية والاجتماعية.

رغم تعدد الدراسات حول التنوع الثقافي والسياسي في السودان، فإن معظمها يركز على تاريخ النزاعات وأسبابها، بينما تظل إدارة هذا التنوع في السياق الحديث، خاصة بعد 2019م، غير مدروسة بشكل كافٍ. كما أن هناك فجوات في فهم تحديات الحكومة الانتقالية في هذا المجال. يمثل التنوع عاملاً رئيسياً في تشكيل الهوية الوطنية،

لكن إدارته تظل تحديًا يولد صراعات مستمرة. لذا، يتمحور السؤال الرئيسي للدراسة حول: كيفية إدارة التعدد الثقافي بعد 2019م وتأثيره على الهوية الوطنية السودانية.

السؤال الفرعي:

كيف يؤثر تنوع الهويات العرقية والدينية والإقليمية والصراعات السياسية في السودان بعد 2019م على تشكيل الهوية الوطنية، وما هي العوامل التاريخية والاجتماعية التي تعزز أو تعيق بنائها، وما الآليات الممكنة لتعزيزها في ظل هذه التحديات؟

فرضيات الدراسة:

يؤدي تنوع الهويات في السودان، إلى جانب العوامل التاريخية والاجتماعية، إلى تعميق الانقسامات وإعاقة تشكيل هوية وطنية جامعة، خاصة في ظل الصراعات السياسية بعد 2019م، التي تعكس هذه الانقسامات وتعيق بناء توافق وطني. كما تلعب النخب السياسية والثقافية دوراً محورياً في تعزيز الهوية الوطنية أو عرقلتها، في حين تسهم العوامل الخارجية في تعقيد هذا المسار. ومع ذلك، يمكن تعزيز الهوية الوطنية من خلال آليات مثل الحوار الوطني والعدالة الانتقالية، التي تساهم في بناء تفاهم مشترك بين مكونات المجتمع السوداني.

مبررات اختيار الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في تأثير التعدد الثقافي والصراعات السياسية على الهوية السودانية بعد ثورة ديسمبر 2018م، مع التركيز على تداعيات حرب 15 أبريل 2023م. يواجه السودان تحديات في تحقيق الوحدة الوطنية بسبب تنوعه والأزمات المستمرة، بينما تفصل معظم الدراسات بين الجوانب الثقافية والسياسية دون تحليل جدلي شامل. تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تعزز الانتماء الوطني وتحترم التعددية، بما يسهم في الاستقرار والتنمية في ظل العولمة والتحديات الإقليمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التعدد الثقافي والصراعات السياسية في السودان وتأثيرهما على الهوية الوطنية، مع التركيز على مرحلة ما بعد 2019م. كما تستكشف دور الهوية في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، وتسعى لتقديم رؤية تعالج النزاعات عبر تعزيز الهوية الوطنية كمصدر للوحدة بدلاً من الانقسام.

الأهمية العلمية والعملية:

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من تحليل الهوية السودانية في سياق التعدد الثقافي والصراعات السياسية، لسد الفجوة المعرفية التي تركتها الدراسات السابقة. وتركز على مرحلة ما بعد 2019م كفرصة لإعادة صياغة الهوية الوطنية. أما عملياً، فتهدف إلى تقديم حلول لإدارة التنوع وتعزيز الوحدة والاستقرار، مع تقديم توصيات لصناع القرار والمجتمع المدني لبناء هوية وطنية شاملة وتجنب أخطاء الماضي.

نظرية الدراسة:

نظريات الصراع الاجتماعي:

تعتبر نظرية الصـــراع الماركســـي (ماركس، 2000) أن المجتمع في حالة صـــراع دائم بســـبب التنافس على الموارد المحدودة، حيث يتم تطبيق النظام الاجتماعي من خلال الهيمنة والقوة بدلاً من التوافق. أما نظرية الصـراع الوظيفية (بارســـونز، 2009) فتفترض أن النظام الاجتماعي يتكون من عناصـــر مترابطة تؤدي وظائف معينة لتحقيق التكيف والاندماج، حيث يرتبط أداء كل عنصـر بوظائف العناصـر الأخرى. من جانب آخر، تركز نظرية الصـراع الهيكلي (دارينـدورف، 2000) على الفروق بين الأغنياء والفقراء، حيث يسـتخدم الأغنياء قوتهم للاسـتفادة من الفقراء أو المجموعات الأقل قوة. أخيرًا، تنظر نظرية الصـــراع الثقافي (غيدنز، 2012) إلى الصـــراع في المجتمع على أنه ناتج عن التوترات بين الثقافات المختلفة، مما يؤدي إلى صـراعات اجتماعية واقتصـادية وسـياسـية، وهي تركز على التنافس بين المجموعات على الموارد والســلطة وتســاهم في تعزيز الوعي الاجتماعي وتحفيز التغيير الاجتماعي والتطور.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراســة على المنهج التحليلي المقارن، حيث يتم تحليل الأدبيات الســابقة والأبحاث المتاحة، ومقارنة الآراء والنتائج المختلفة. يشـمل المنهج تحليل ورش العمل والمقالات الإلكترونية لتحديد الفجوات المعرفية وتفسـيرها. كما يجمع بين التحليل الوثائقي والبحث المكتبي لدراسة **الهوية الوطنية بين تنوع الهويات داخل المجتمع السوداني والصراعات السياسية: تحليل لمرحلة ما بعد 2019م**، مع التركيز على مقارنة الأدبيات للفترة ما بعد ديسمبر 2018م واستخلاص النتائج لتقديم رؤية شاملة.

نوع الدراسة:

نوع الدراســة في هذه البحث هو دراســة تحليلية وصــفية، حيث تعتمد على تحليل الأدبيات الســابقة، والورقات البحثية، والمقالات المتعلقة بالموضـوع من الإنترنت. يتكامل المنهج التحليلي المقارن مع الدراسـة التحليلية الوصـفية بشكل منطقي، إذ يساعد المنهج على تقديم تحليل شامل مقارنةً بين فترات أو سياقات متعددة، بينما يتيح النوع الوصفي توفير تفصيلات دقيقة وتحليل للظاهرة نفسها في سياقها الاجتماعي والسياسي.

الإطار الزمني:

الإطار الزمني للدراســة يمتد من **2019م** إلى **2025م**، مع التركيز على مرحلة ما بعد ســقوط نظام البشــير في 2019م وتداعيات الأحداث السياسية والاجتماعية حتى الوقت الحالي.

الإطار النظري والمفاهيمي:

تعريف الهوية لغوياً:

يشير المعجم الوسيط، الصادر عن مجمع اللغة العربية، إلى أن الهوية تُعرف بأنها "حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره." على الرغم من حداثة المصطلح في اللغة العربية، إلا أن المعاجم الكلاسيكية مثل القاموس المحيط ولسان العرب والمصباح المنير لا تحتوي على تعريف للهوية بمعناها الحديث. في هذه المعاجم، تُشتق كلمة "هوية" من الفعل "هوى"، الذي يعني السقوط من علٍ، أو يشير إلى البئر العميقة. الهوية، بوصفها مصدرًا صناعيًا، تأتي من الضمير "هو"، مضافًا إليه أداة التعريف "الـ "، واللاحقة "ي" المشددة، وعلامة التأنيث "ة"، ما يجعل الكلمة تُشير إلى ذاتية أو حقيقة الشيء. في التراث الفكري العربي، نجد تعريفات أكثر عمقًا وغنى. فالجرجاني يعرّف الهوية بأنها "الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة." هذا التعريف يُبرز مفهوم الثبات الذي يجعل الشيء هو نفسه دون أن يكون له مقابل آخر. أما في القواميس الغربية، مثل المصطلحين الإنجليزي Identity والفرنسي Identité، فإنهما يعبران عن خاصية المطابقة، بمعنى تطابق الشيء مع نفسه أو مع شبيهه. هذا التطابق يعكس الفهم المشترك لمفهوم الهوية في الثقافات المختلفة، رغم اختلاف التعبير اللغوي. (محمد، 2021، 768-769).

تعريف الهوية السودانية (الوطنية، الجماعية، الفردية).

تعريف الهوية:

إنّ مفهوم الهوية يُعد من المفاهيم التي تتمتع بمرونة كبيرة، مما يجعل محاولات ضبطه في تعريف محدد قد تؤدي إلى فقدان بعض جوانبه أو غيابها. لهذا السبب، ليس من المستغرب أن يواجه العديد من الباحثين صعوبة في تعريف هذا المفهوم. ويمكن القول إن الهوية كمفهوم لا يمكن تعريفها بشكل قاطع، لأن كل تعريف هو نفسه بمثابة هوية. وقد اعتبرت الهوية فكرة خيالية لا يمكن تجسيدها أو تعريفها بشكل دقيق. الهوية هي مفهوم أنطولوجي ووجودي يمتلك خاصية سحرية تسمح له بالظهور في مختلف المقولات المعرفية. رغم أنها تتمتع بقدر كبير من التجريد والعمومية، مما يجعلها تتفوق على العديد من المفاهيم الأخرى المتقاربة، فإنها تحمل أيضًا طاقة كشفية تساعد في فهم العالم من خلال الأنا والآخر. لذا، أصبح هذا المفهوم يفرض نفسه بقوة في الأدبيات المعاصرة، حيث يلعب دورًا محوريًا في نقاشات الفلسفة وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية (حسين، 2016، 141). والهوية كمفهوم ذو دلالات لغوية وفلسفية ونفسية واجتماعية وثقافية .ولفظ "هوية" مشتق من أصل لاتيني Sameness يعنى الشيء نفسه بما يجعله مغايرًا ومميزًا عما يمكن أن يكون عليه شيء آخر (عزيز، 1996، ص27). كما ويتسم مفهوم الهوية بتعدد المستويات والأبعاد، حيث يُستخدم في الأدبيات المعاصرة للإشارة إلى فكرة "التطابق"، سواء مع الذات أو مع آخر يشترك في نفس الخصائص. الهوية تُعتبر معيارًا يحدد السمات والخصائص التي تجعل الأشياء

أو الجماعات قابلة للتعريف والتمايز. وتشمل الهوية ثلاثة أنواع رئيسية هي الوطنية أو القومية، والجماعية، والفردية أو الذاتية (Benedict, 1991,5).

يتم تناول تعريف الهوية عادة من خلال مقاربتين متعارضتين. المقاربة الأولى موضوعية وتستند إلى معايير خارجية مثل اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ، الجغرافيا، العرق، أو الانتماء إلى وطن أو أمة، حيث تُعتبر هذه العناصر أسسًا ثابتة لتحديد الهوية بشكل ملموس. أما المقاربة الثانية فهي ذاتية وتعتمد على الشعور الداخلي والانطباع الذاتي للجماعات، حيث يكفي أن ترى جماعة نفسها ككيان مميز ومتجانس حتى يتم الاعتراف بوجود هويتها، بغض النظر عن المعايير الخارجية. ومع ذلك، لم يعد الفصل بين الذاتي والموضوعي ممكناً بوضوح في السياق المعاصر. فقد أصبح من الضروري الجمع بين الجانبين، إذ إن الاعتماد على المعايير الموضوعية وحدها لم يعد كافياً، بل يتطلب دمجها مع العناصر الذاتية التي تعكس تصورات الأفراد والجماعات عن أنفسهم. هذا التداخل بين ما هو ذاتي وموضوعي يعكس التعقيد المتزايد في تعريف الهوية، في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية الراهنة. الهوية لم تعد مفهوماً ثابتاً بل تحولت إلى فضاء مفتوح للتفاوض والتفاعل بين مختلف العناصر الذاتية والموضوعية.

فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع، يمكن التفريق بين "التعدد" و"التعددية" بشكل دقيق. فالتعدد يشير إلى التكثر العددي أو المادي لغير المتشابهين، بمعنى وجود تنوع في العناصر أو الأفراد. أما التعددية، فهي تتعلق بتوفير موارد متنوعة وقابلة للاستخدام من قبل غير المتشابهين بهدف التأثير في صياغة أسس التعايش بينهم. وهذا يتطلب توافقات، مفاوضات، وتنازلات متبادلة للوصول إلى حالة من التوازن. وبالتالي، ينبغي التمييز بين التعدد بوصفه مجرد وجود تنوع أو اختلاف، وبين التعددية كنهج منظم يتعامل بوعي وتصميم مع مظاهر العالم وظواهره ومحدداته (السعيد وآخرون، 2019). التعددية، بمفهومها العميق، تعبر عن مواقع متباينة واستراتيجيات وموارد متعددة تُشكلها سياقات مختلفة وفاعلون متنوعون.

مصطلح "الهوية" مشتق من الضمير "هو"، الذي يتحول إلى اسم يشير إلى أن يكون الشخص ذاته. الضمير "هو" يُستخدم كإشارة تشير إلى "الآخر" وليس إلى "الأنا"، وهو ما يتوافق مع الحرفين اللاتينيين ID، المشتق منهما أيضًا مصطلح .identity في المقابل، فإن مصطلح "الإنية" يعادل الحرف اللاتيني ipse، الذي اشتُق منه مصطلح ipseity، والذي يمنع أي شكل من الأنانية أو الفردية المطلقة، حيث تثبت الهوية الآخر قبل أن تثبت الذات. لا يرتبط لفظ "الهوية" بضمير المتكلم المفرد "الأنا" إلا في سياق يشير إلى الأنانية في مقابل الغيرية. أما لفظ "الإنية" فهو مشتق من حرف التوكيد "إنّ"، الذي يؤكد وجود الشيء وماهيته من خلال التعريف. وفقًا للمعجم الوجيز، تعني الهوية الذات والدلالة الذاتية، وترتبط بإحساس الفرد بالانتماء إلى منظومة راسخة تمنحه خصائصه الفردية. كما تشير الموسوعة الفلسفية العربية إلى أن المترجمين العرب الأوائل اشتقوا كلمة "الهوية" من "هو" لنقل هذا المفهوم إلى العربية، ما أدى إلى اعتمادها كمصطلح يعبر عن كون الشيء ذاته (موسى، 2024، 106).

تعريف الهوية الوطنية:

الهوية الوطنية، مثل مفاهيم أخرى كالثقافة والشخصية، تمثل موضوعًا غنيًا في الفلسفة والعلوم الاجتماعية. فمفهوم الهوية يبدو معقدًا، إذ يتشكل من مجموعة من الوضعيات التي يتواجد فيها الأفراد والجماعات، بما في ذلك نوعية العلاقات التي تربطهم. في هذه الوضعيات، يبرز شعور الانتماء كعامل أساسي، حيث يؤدي إلى تحديد الهوية ورسم حدودها. تُعد الهوية جسرًا يربط الفرد ببيئته الاجتماعية والثقافية، فهي تمثل الإحساس بالانتماء إلى مجموعة معينة. وبالتالي، فإن القدرة على تأكيد الهوية تعتمد على الوضعية الاجتماعية التي توجد فيها الجماعة داخل النسق الاجتماعي (صبار، 2016، 232).

الهوية الوطنية تعبر عن حب الفرد وولائه لوطنه، بما يشمل الانتماء للأرض والشعب والعادات والتقاليد، والفخر بالتاريخ. هي أيضًا شعور جمعي يربط بين أبناء المجتمع، ويظهر في التعبير الصادق عن الانتماء بالقول والعمل والمساهمة الفعالة في الدفاع عن الوطن وتحقيق تقدمه. مقياس الوطنية يكمن في مقدار الجهد الذي يقدمه الفرد لخدمة وطنه والجماعة، حيث لا تكتسب الوطنية إلا من خلال العمل لصالح الوطن، دون النظر إلى الاختلافات الدينية أو الفكرية (عبد الامير، 2018، 344). ويرى الدكتور وائل علي سعيد (2024م) أن الهوية الوطنية، يمكن أنّ تُعرف بأنها مجموعة من العناصر التي تشمل التعدد الثقافي والإثني والديني في المجتمع، مع قبول الاختلافات والتنوع، دون إقصاء لأي فئة أو مجموعة. هي هوية تتسم بالتسامح تجاه التنوع الثقافي والنقد والاختلاف، حيث يتم بناءها بشكل مشترك بين جميع التكوينات الاجتماعية والطائفية في إطار وطني واحد، مع التأكيد على ضرورة أن تمثل الهوية الجميع وتجمعهم دون تقسيم أو تفرقة. علاوة على ذلك، تعتبر الذاكرة التاريخية جزءًا أساسيًا في تحديد الهوية الوطنية، حيث لا يمكن استبعاد التاريخ من تعريف الهوية الوطنية. قد عُرّفت الهوية الوطنية إجرائيًا بأنها مجموعة من القيم والعادات واللغة والدين والتاريخ والمشتركات الثقافية الأخرى، التي تشكل أساسًا للوفاق والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع. (مها الحارثي وآخرون، 2020).

مفهوم الصراع السياسي:

العنف السياسي يُعد ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تختلف تعريفاته باختلاف منظور الباحثين. فبينما تركز بعض الدراسات على الوسائل المستخدمة فيه، تُسلط أخرى الضوء على فاعليه أو أنواعه. ومع ذلك، يتفق معظم الباحثين على أن العنف يُوصَف بأنه سياسي عندما تكون دوافعه وأهدافه مرتبطة بالسياق السياسي أو الاجتماعي. وباختصار، يمكن تعريف العنف السياسي على أنه: استخدام القوة أو الإكراه لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية. ويشير صاموئيل هنتجتون إلى أن عدم الاستقرار السياسي يمكن تفسيره من خلال معادلة تربط بين المطالب السياسية والمؤسسات السياسية. ووفقًا لهذه المعادلة، فإن عدم الاستقرار يزداد عندما تتصاعد المطالب السياسية دون أن تتمكن المؤسسات السياسية من الاستجابة لها. وبمعنى آخر، كلما زادت مطالب الشعب أو قوى المعارضة، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار، وفشلت المؤسسات السياسية في

التعامل معها بفعالية، تفاقم الوضع نحو مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار (محمود، بلل، 2016، 78). وعرف (إبراهيم، 2012، 20) العنف السياسي على أنه" :السلوك الذي يتضمن استخدام القوة لإلحاق الضرر بالأفراد والممتلكات، ويكون الدافع وراءه أهداف سياسية. كما يُعتبر العنف السياسي أسلوبًا لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية من خلال استخدام القوة، سواء بشكل فردي أو جماعي، سرياً أو علنيًا، منظماً أو غير منظم." العنف السياسي هو استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، وقد يتم من قبل الأفراد أو الجماعات، سواء كان بشكل فردي أو جماعي، علني أو سري، ومنظم أو غير منظم. يتمثل في استخدام القوة من قبل الدولة أو فاعلين آخرين لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، مثل الحفاظ على النظام أو مقاومته. العنف السياسي يتنوع إلى نوعين: الأول هو العنف الرسمي، الذي يمارسه النظام ضد المواطنين أو الجماعات بهدف الحفاظ على النظام، ويشمل القمع والاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات غير العادلة. أما الثاني، فهو العنف غير الرسمي، الذي ينفذه الأفراد أو الجماعات ضد النظام أو رموزه، مثل الاغتيالات والانقلابات والتمردات والاحتجاجات العنيفة. (هادي، 2018، 129).

الصراع مفهوم متعدد الأبعاد تتناوله الأدبيات بتعريفات متنوعة، تسلط الضوء على الجوانب النفسية، الاجتماعية، السياسية، والأنثربولوجية. يصف الصراع عادةً حالة من التوتر أو التنافس بين طرفين أو أكثر بسبب تضارب المصالح أو القيم أو الأهداف. من المنظور النفسي، يرتبط الصراع بدوافع متعارضة تؤثر على قدرة الفرد على التكيف. أما في السياق السياسي، فهو يعكس مواقف تنافسية تعبر عن تعارض المصالح أو الخيارات المستقبلية.

يعرف علماء الاجتماع الصراع بأنه نضال لتحقيق مكاسب حول قيم أو موارد محدودة مع إضعاف المنافسين، بينما يركز الأنثروبولوجيون على أبعاده الثقافية والتاريخية التي تظهر بين الأفراد والجماعات وحتى الأمم. يتحدد الصراع من خلال ثلاثة محاور رئيسية، أولها الموقف الصراعي الناتج عن تناقض المصالح بين الأطراف ووعيهم به ورغبتهم في اتخاذ مواقف متعارضة. المحور الثاني يتعلق بأطراف الصراع الذين قد يكونون أفرادًا أو جماعات أو دولًا، مما يجعل طبيعة الصراع تتنوع بين البساطة والتعقيد. أما المحور الثالث فيرتبط بالصراع الدولي الذي يتميز بتعقيداته واتساع نطاقه، ما استدعى تطوير نظريات لفهمه، مثل نظريات القوة وصنع القرار. الصراع ليس حالة عابرة، بل هو ظاهرة ديناميكية ترتبط بتنازع المصالح والإرادات، وتشكل سمة أساسية للعلاقات البشرية. (بدوي، 1997، 39).

سمات التنوع الإثني والثقافي في السودان:

نشأت دول العالم الثالث ضمن حدود استعمارية جمعت بين إثنيات وثقافات متنوعة، ما شكل تحديًا كبيرًا في تحقيق وحدة وطنية. يتطلب هذا الدمج احترام التراث الثقافي لكل مجموعة، باعتباره نتاجًا لتكيفها مع ظروف الزمان والمكان، مع إيجاد قواسم مشتركة دون تهميش أي ثقافة. بناء الدولة يستند إلى قاعدة ثقافية محلية تُطوَّر بما يتماشى مع العصر. تجربة الدولة القومية الأوروبية تُظهر أهمية المحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي كجزء من

مسار التنمية والوحدة الوطنية. (أدم، 2018، 1000). التنوع الإثني يُعتبر من أهم سمات المجتمعات الحديثة التي تضم تنوعاً ثقافياً ودينياً وعرقياً، ويعني احترام واكتشاف الاختلافات بين الأفراد. من الناحية الاجتماعية، يشير إلى وجود جماعات غير متجانسة لها اهتمامات متنوعة دينياً، اقتصادياً، إثنياً وثقافياً. من الناحية السياسية، يمكن أن يتوزع هذا التنوع بين جماعات محددة ويظهر في صور من الصراع أو التعاون. التنوع الإثني قد يكون إيجابياً عندما يتم تعليمه وإدارته من خلال المساواة والمواطنة، مما يخلق مجتمعاً حيوياً ومنتجاً. أما التنوع السلبي فيعتبر مشكلة تهدد الوحدة الوطنية وقد يُنظر إليه كعائق سياسي أو اجتماعي (بله، 2023، 412).

تتميز الشخصية السودانية بتنوع ثقافي وإثني واسع ناتج عن تعدد الأعراق والقبائل واللهجات. يتفاعل هذا التنوع ليمثل هوية ثقافية مركبة تجمع بين الهوية العربية والإسلامية والثقافة الإفريقية. السودان، كبيئة ديناميكية، يشكل نقطة التقاء بين العالمين العربي والإفريقي، ما أفرز ثقافة غنية تتجلى في اللغة والدين والفنون والعادات. هذا التمازج العرقي والثقافي يعكس تاريخاً طويلاً من التبادل الحضاري، مما يجعل دراسة الشخصية السودانية معقدة، وتتطلب نهجاً منهجياً لفهم أبعادها الجسدية والاجتماعية والعقلية والانفعالية. (موسى، 2024، 491). يتميز السودان بتنوع إثني وثقافي لافت يشمل الاختلافات في اللغة، العادات، التقاليد، والمعتقدات الدينية. يمتد هذا التنوع ليشمل المناطق الجغرافية المختلفة، مثل ثقافة سكان ضفاف النيل في الشمال والوسط، وثقافة سكان السافانا في الوسط، وثقافة الفور في الغرب، وثقافة البجة في الشرق. هذا التنوع يترافق مع تعدد المناخات، الاختلافات العرقية، واللغوية، مما يساهم في إثراء الثقافة السودانية. كما يظهر تأثير التواصل الثقافي مع دول الجوار الأفريقي من خلال الهجرات والممارسات الاجتماعية المشتركة. تعترف الأمم المتحدة بأهمية التنوع الثقافي وتدعو إلى تعزيز الحوار بين الثقافات وحماية حقوق الإنسان من أجل استدامة هذا التنوع وتعزيزه (بله، 2023، 416).

أزمة الهوية السودانية تظل حاضرة بقوة، وتظهر بشكل واضح في الجنوب والشرق والغرب، بينما يتمتع الشمال والوسط بإحساس بهوية ثقافية متميزة، مما يجنبهما هذا الجدل. أسهمت الانقسامات المجتمعية المبنية على أسس إثنية وجهوية وثقافية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية بالسودان. قبل الاستقلال، انحصر الخلاف حول شكل نظام الحكم، بين الديمقراطية النيابية البريطانية والنظام الرئاسي الأمريكي. أما بعد الاستقلال، فتم تبني دستور انتقالي مؤقت، في انتظار دستور دائم، وهو وضع مشابه لما شهدته حكومة الفترة الانتقالية بعد العام 2019م، التي أقرت دستورًا مؤقتًا وشكلت مجلس سيادة كأعلى سلطة دستورية. وقد برزت فكرة النظام التعددي في النقاشات السياسية والثقافية كحل يناسب التنوع السوداني الشامل (ارباب، 2023، 342). إن البنية القبلية هي أساس المجتمع الانقسامي كما يدعي إفانز بريتشارد وغيلنر، وبأن هذا المجتمع يقاوم الدولة ويقلل من تمركز السلطة على المستوى الداخلي، ويعتمد على الوسطاء الدينيين في إدارة الصراعات، والنقد الذي تعرضت له هذه المقاربة مسألة صعوبة المرور إمبريقيًا من مفهوم القبيلة المؤسس على النسب وتفرعاته الانقسامية التي تأخذ شكل فروع الشجرة (الأحمر 2016، 123).

نشأت الصراعات القبلية في السودان بسبب التنافس على الموارد المحدودة والتأثيرات البيئية مثل الجفاف. تعقّدت بسبب التمسك بالبنية التقليدية للمجتمع القبلي وتأثيرات الدولة الحديثة، بالإضافة إلى غياب الدولة المحايدة في التعامل مع النزاعات. تصاعدت الصراعات بسبب عسكرة القبائل والمحاصصة السياسية، مما زاد من تعقيد أزمة الدولة، كما تجسدت في أزمة دارفور (موسى، 2024، 493). تعتبر الحرب التي بدأت في السودان في أبريل 2023م، بالإضافة إلى الحروب السابقة في جنوب السودان ودارفور، والصراعات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي، من أبرز مظاهر الأزمة التي يعاني منها السودان منذ أكثر من أربعين عاماً. تعكس هذه الأحداث التحديات الكبيرة التي تواجه بناء الأمة والاندماج القومي في السودان، مما أعاق التقدم والتنمية في البلاد. تعود جذور الأزمة إلى فترة ما قبل الاستقلال، حيث تضافرت عدة عوامل ساهمت في تعميق هذه المشكلة واستمرارها على مر العقود (الشريف، 2024، 11)، في دراسة (الخير، 2022، 3-5)، تم تتبع التطور التاريخي لسياسات إدارة الهوية والتنوع، مع التركيز على تمظهرات قلق الهوية في الخطاب الرسمي للدولة. شملت الدراسة تحليل سياسات إدارة التنوع اللغوي في السودان، مع توسيع نطاق البحث ليشمل صيغًا أخرى من التنوع الثقافي، الإثني، والنوعي. يغطي هذا التتبع فترة زمنية تمتد من العهد الاستعماري في عام 1920م وحتى وقت إعداد الدراسة.

جدول رقم (1) الخير، محمد(2022)

الفترة التاريخية	ملاحظات حول سياساتّ إدارة التنوع	ملاحظات حول الهوية	نتائج عامة
فترة الحكم الثنائي (1920م-1946م)	إدارة التنوع الاثني واللغوي والديني من خلال سياسات المناطق المقفولة وسياسات تنمية اللغات المحلية وكتابتها بالحرف اللاتيني من خلال المؤتمرات اللغوية.	بروز واقعان هوياتيين مغايرين في الشمال والجنوب من خلال تصورات تجانس ثقافي وديني وإثني غير دقيق لا يمكن تعميمه على المستويين الإقليميين.	بروز الشمال والجنوب كإقليمين غير متكافئين تنموياً وتعليمياً متباينين ثقافياً ولغوياً ودينياً.
فترة السودنة والاستقلال (1947م-1955م)	تغيرت سياسة فصل الجنوب إلى سياسة وحدوية حاولت توحيد حكم الجنوب والشمال وتوحيد السياسات الثقافية والتعليمية	ظهور خطاب وحدة الامة والدين واللغة وسط النخبة الشمالية المسيطرة ابان فترة السودنة، وظهور صراع بين النخب الشمالية والجنوبية حول قضايا الهوية كما حدث في مؤتمر جوبا 1947م.	إندلا ع الحرب في الجنوب وظهور حركة انانيا (1) نتيجة للغبن الثقافي والفوارق التنموية بين الشمال والجنوب.
حكومة عبد الله خليل (1956م-1958م)	إدارة التنوع من خلال سياسات أحادية تمثلت في عمليات التعريب والأسلمة	فرض هوية اسلاموعروبية، عملت الدولة على فرض هوية إحادية قوامها وحدة اللغة	استمرار الحرب في الجنوب وتجريم المطالب الثقافية من قبل الحكومة كما حدث مع

الفترة التاريخية	ملاحظات حول سياساتّ إدارة التنوع	ملاحظات حول الهوية	نتائج عامة
	وكبح عمل ونشاط الجمعيات التبشيرية في الجنوب	والدين دون مراعاة لطبيعة التنوع في السودان. ظهور صراع وخلافات حول قضايا الهوية وسط أعضاء لجنة الدستور وانسحاب بعضها	أعضاء حزب الجنوب الفيدرالي عام 1957م الذين حكم عليهم بالسجن نتيجة للمذكرة المطلبية اللغوية والثقافية والدينية التي تقدموا بها للحكومة.
حكومة إبراهيم عبود (1958م-1964م)	إدارة التنوع من خلال سياسات أحادية تمثلت في عملية التعريب والأسلمة خصوصاً في الجنوب.	تطبيق قسري لسياسات التعريب والأسلمة في الفضاء العام والتعليم والخدمة المدنية.	السياسات الثقافية وسياسات إدارة التنوع اججت الصراع في الجنوب الامر الذي عجل برحيل عبود في ثورة شعبية
حكومات ثورة أكتوبر (1946م-1969م)	رغم محاولات حكومات فترة ما بعد ثورة أكتوبر 64 تجاوز مشكلات حكومة عبود إلا أن السياسات العامة لهذه الفترة اتسمت بالتعريب اللغوي والثقافي والسياسي وتمظهرات لقومية ووحدة عربية متأثرة بالسياق الإقليمي.	تعريب التعليم العام الثانوي في الشمال وبروز هويات وتكوينات قومية (البجا، النوبة والفور) مؤتمر المائدة المستديرة 1965م.	لم تحدث أجواء الانتقال الديمقراطي أي تطور جوهري في قضايا الصراع في السودان.
حكومة جعفر نميري (1969م-1972م) (1982م-1985م)	استمرت سياسات التعريب والأسلمة من خلال خطابين الأول قومي اشتراكي مرتبط بالقومية العربية والثاني اصولي مرتبط بتطبيق الشريعة الإسلامية.	فرض لهوية لغوية وثقافية ودينية أحادية من خلا الدستور والقوانين والتعليم والفضاء العام نتج عنها اندلا ع الحرب في جنوب السودان	إندلا ع الحرب في الجنوب من جديد بعد نقض اتفاقية اديس ابابا وإعلان الشريعة الإسلامية وظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983م.
حكومة جعفر نميري تحت اتفاقية اديس ابابا (1972م-1983م)	سياسات تعترف بالتنوع العرقي والسياسي والديني واللغوي في السودان، إعطاء خصوصية ثقافية وسياسية للجنوب.	اعتراف بالتعددية والتباين الهوياتي في السودان.	توقف حرب الجنوب.
حكومة الصادق المهدي (1986م-1989م)	خفف نظام الحكم الديمقراطي من وطأة قوانين سبتمبر 1983م لكن دون أي	استمرار واقع هوياتي عروبي إسلامي.	استمرار حرب جنوب السودان، اشركت الحكومة

الفترة التاريخية	ملاحظات حول سياساتّ إدارة التنوع	ملاحظات حول الهوية	نتائج عامة
	تغير جذري في سياسات إدارة التنوع او في مصادر التشريع.		بعض قبائل في غرب السودان في الصراع.
حكومة عمر البشير (1989م-2005م)	تطبيق عنيف لسياسات تنوع أحادية عبر مشروع اصولي ثقافي أيديولوجي عمل على تذويب التباين والتنوع في السودان من خلال استغلال أجهزة الدولة وسن قوانين تقيد الحريات وانتهاك الحقوق الثقافية. ومصادرة الحقوق الدينية والثقافية للمجموعات الغير مسلمة. فرض قانون (النظام العام) الذي من خلاله عمل نظام البشير على تصنيف من حرية المرأة وجعل جسدها وزيها وحركتها معترك وساحة تجريب لمشروعه الأيديولوجي.	فرض هوية عروبية إسلامية على المجموعات غير العربية وغير المسلمة وبروز تيارات مقاومة ثقافية ولغوية واثنية وظهور خطاب ومقاومة الهامش بقوة.	إعطاء الصراع بين الشمال والجنوب صيغة دينية واستمرار الحرب في الجنوب واتساع رقعة الحرب والصراعات المسلحة في مناطق أخرى (دارفور، جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق).
فترة اتفاقية السلام الشامل (2005م-2011م)	اعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي والاثني في السودان.	بروز مشروعان هوياتيين: مشروع السودان الجديد للحركة الشعبية، ومشروع حكومة السودان في ثنائية مصادر التشريع في الشمال والجنوب.	توقف الحرب في الجنوب، حكم ذاتي. انفصال الجنوب عبر استفتاء شعبي
حكومة عمر البشير (2011م-2019م)	العودة إلي فرض رؤية أحادية لإدارة التنوع والهوية مع تضييق ومصادرة لحقوق الأقليات غير المسلمة مع ظهور خطاب معادي للتنوع الديني واللغوي (خطاب عمر البشير بالقضارف حول الدستور والدين الرسمي للبلاد في حالة انفصال الجنوب)	تصور لهوية متجانسة عربية إسلامية خصوصاً بعد الانفصال	استمرار الصراعات في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. قيام ثورتان شعبيتان الأولى في سبتمبر 2013م تم قمعها بشكل عنيف، والثانية في ديسمبر 2018م اسقطت النظام الديكتاتوري في 11 ابريل 2019م.
حكومة الفترة الانتقالية (2019م-2022م)	اعتراف دستوري بالتنوع وسط أجواء تسودها حريات سياسية وثقافية مع	محاولة اجاد حلول جذرية لقضايا الهوية في تشعباتها	توقف الاقتتال وبروز وثيقة دستورية انتقالية، توقيع

الفترة التاريخية	ملاحظات حول سياساتّ إدارة التنوع	ملاحظات حول الهوية	نتائج عامة
	انفتاح في ممارسة الحقوق الثقافية والاجتماعية، اعتراف نظري بإعطاء مكانة خاصة للمرأة في المشاركة السياسية.	وعلاقاتها بالدستور ونظام الحكم قادت إلى انهيار المفاوضات مع الحركة الشعبية قطاع الشمال. تمظهر قوي للحراك النسوي المقاوم لقهر النساء في السودان والمطالب بانتزاع حقوقهن ومعالجة مظالمهن النوعية وحق المشاركة المتكافئة	اتفاقية سلام جوبا، توقيع اتفاق مبادئي بين الحركة الشعبية قطاع الشمال (الحلو) وحكومة الفترة الانتقالية، حكم السودان تحت فترة انتقالية تم تقويض نظامها الدستوري بانقلاب 25 أكتوبر 2021.

الهوية في اتفاقيات السلام ومواثيق المقاومة خلال فترة ما بعد ثورة ديسمبر 2018م:

تعد مسألة الهوية والتنوع في السودان من القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها في العديد من المشاريع الدستورية واتفاقيات السلام، حيث ظهرت بشكل متكرر في الدراسات الأكاديمية والمقالات الصحفية والمواثيق السياسية. ورغم ذلك، اعتمدت اتفاقيات مثل أديس أبابا 1972م والسلام الشامل 2005م على تصورات اختزالية قسمت البلاد إلى شمال وجنوب، حيث تم ربط الشمال بالإسلام والعروبة والعربية، بينما تم ربط الجنوب بالمسيحية والديانات التقليدية. هذا التصور لم يأخذ في الاعتبار التنوع داخل كل منطقة ولا حركية السكان في البلاد، مما أدى إلى تقديم مرجعيات دستورية وقانونية متباينة بين الشمال والجنوب. كما قدم الجنوب ككيان موحد مسيحي إفريقي رغم تنوعه العرقي والديني، وهو ما شكل إخفاقاً في التعامل مع هوية السودان باعتبارها ظاهرة مركبة. وفي هذا السياق، تم تطبيق هذه المفاهيم في دستور السودان الانتقالي 2005م، مما أدى إلى انفصال الجنوب. من جهة أخرى، ميز الخبير (2020م) في دراسته حول الهوية السودانية بين مقاربتين لفهم الهوية القومية: الأولى تقوم على الطابع الفردي للهوية، كما في المجتمعات المتجانسة، بينما تركز الثانية على الطابع المعنوي للهوية، والتي تتجسد في تفاعل الأفراد عبر التاريخ والظواهر الاجتماعية.

وقد برزت هذه الهوية القومية بشكل جلي خلال ثورة ديسمبر 2018م، حيث حملت شعاراتها وهتافاتها روحاً وطنية تعالت على القبلية والجهوية، في مواجهة النزعات التي غذّاها النظام البائد. ولعل أبرز ما جسّد هذا التلاحم الوطني الهتافات المتبادلة بين مختلف الأقاليم، مثل الهتاف الذي انطلق من عطبرة ورد عليه أهل دارفور، إلى جانب شعارات أخرى مثل "جيش واحد شعب واحد" و"سودانا فوق"، والتي عززت الإحساس بالوحدة الوطنية. وأسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في نشر هذه الروح التضامنية، مما مكّن السودانيين من توحيد جهودهم لإسقاط النظام. وبهذا، يمكن القول إن الثورة أعادت إحياء هوية سودانية جامعة، يُمكن وصفها بـــ ‘‘السودانوية" أو"Sudanism" ، والتي تعكس التنوع الثقافي والإثني ضمن إطار وطني مشترك.

حرب 15 ابريل 2023م:

أثرت حرب أبريل 2023م بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشكل عميق على العلاقة بين الدولة والمجتمع، وخلقت تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة. فعلى المستوى السياسي، أدت الحرب إلى تآكل ثقة المواطنين في الدولة، حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن ضمان الأمن والاستقرار، ما أضعف المؤسسات الرسمية وخلق فراغاً سياسياً ملأته قوى غير حكومية مثل القادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني والشبكات القبلية. هذا الوضع عزز الانتماءات القبلية والإقليمية على حساب الهوية الوطنية، مما زاد من التشظي المجتمعي والانقسامات العرقية والإثنية.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أدى النزاع إلى موجات نزوح داخلي وهجرة واسعة، مما غيّر النسيج الاجتماعي للسودان وفاقم التوترات بين المجموعات المختلفة. الاصطفافات القبلية داخل الصراع ساهمت في تصاعد الخطاب العنصري، إذ استغلت أطراف النزاع الانقسامات العرقية لترويج روايات تبرر الصراع أو تلقي باللوم على جماعات معينة. عمليات التهجير القسري والنزوح الجماعي عمقت هذه الانقسامات، حيث أجبر المدنيون على اللجوء إلى مناطق تسيطر عليها مجموعات تختلف عنهم إثنيًا أو قبليًا، مما عزز الشعور بالخوف والعداء المتبادل. كما لعبت وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تأجيج هذه التوترات، حيث تم استخدامها لنشر خطاب الكراهية وتبادل الاتهامات، في ظل غياب المؤسسات القادرة على احتواء الأوضاع مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

اقتصادياً، تسبب النزاع في شلل الاقتصاد المحلي، خاصة في الخرطوم ودارفور، حيث توقف النشاط الإنتاجي والتجاري، وارتفعت معدلات البطالة والفقر نتيجة فقدان آلاف الأشخاص لوظائفهم. تراجعت الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية بسبب عدم الاستقرار الأمني، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية. ومع انهيار المؤسسات الرسمية، ازدادت الفجوة بين الدولة والمجتمع، حيث لم يعد المواطنون يرون في الدولة كياناً قادراً على حماية مصالحهم أو توفير الخدمات الأساسية. في ظل هذا الواقع، لجأ السودانيون إلى تشكيل مبادرات مجتمعية لتوفير الأمن والخدمات، مما عزز من دور الفاعلين المحليين وأضعف الدولة المركزية أكثر.

تحليل إدارة التنوع في السودان في الفترة ما بعد 2018م:

أ. القبيلة والعرقية: دورها في الصراعات السودانية:

القبيلة في السودان تشكل بنية سوسيولوجية أساسية تؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. رغم مظاهر الحداثة في بعض المناطق، تظل القبيلة تحتفظ بنفوذ قوي وتحدد أنماط السلوك والسياسة. في العقود الأخيرة، زاد تسييس القبيلة وإثنيتها، مما أدى إلى تقويض سلطة الدولة وزيادة الصراعات القبلية. الخطاب العنصري هو نتيجة طبيعية لهذا النظام القبلي، حيث يُستخدم لتعزيز التفوق والتفرقة العرقية والإثنية، خاصة في الصراعات في دارفور وشرق السودان. هذا الخطاب أحيانًا يخدم مصالح سياسية تهدف إلى تعزيز

الولاءات القبلية على حساب الهوية الوطنية. في غياب دولة قوية، تعمقت التفرقة وزادت حدة التهميش والإقصاء بين المجموعات. يتطلب الأمر معالجة شاملة للصراع القبلي عبر تفكيك الخطاب العنصري وتعزيز المواطنة المتساوية والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع السوداني.

الخطاب العنصري واثاره:

الحروب في السودان غالباً ما تسبقها خطابات كراهية تُستخدم للتجييش والاستقطاب بين المجموعات المختلفة، مما يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى أقطاب صراع. تاريخياً، ساهمت بعض مؤسسات الدولة في نشر هذا الخطاب العنصري، سواء كان بشكل واعٍ أو غير واعٍ، مما يعزز التصورات عن التفوق العرقي والثقافي. بعد الحرب، يزداد **انتشار** خطاب الكراهية، ويأخذ شكلاً أكثر تطرفًا، مما يؤدي إلى تفشي العنف الجماعي وارتكاب جرائم إبادة جماعية، كما حدث في دارفور بين 2002م و2004م، وأيضًا في 2023م. يعد هذا الخطاب جزءًا من ميكانيزمات اجتماعية وسياسية أوسع، تشمل مؤسسات العنف مثل "الدعم السريع"، التي كانت جزءً من النظام الرسمي لحكومة الانقاذ (حسن، 2024).

الخطاب العنصري في السودان يُعد من العوامل الرئيسية التي تعمق الانقسامات الاجتماعية وتؤدي إلى تصاعد الصراعات. تاريخياً، ساهم الاستعمار في تعزيز التفرقة العرقية عبر سياسة "فرق تسد"، مما فاقم النزاعات القبلية والتفاوت الاقتصادي. كذلك، لعب الإرث الثقافي دوراً في نشر التفوق العرقي والنظرة الدونية تجاه بعض الجماعات. سياسياً، تم استخدام الخطاب العنصري لتعبئة الدعم أو استهداف مجموعات معينة في فترات الأزمات مثل دارفور وجنوب السودان وحرب أبريل 2023م. أشكال هذا الخطاب تتجلى في الممارسات اليومية عبر لغة تحقيرية وأفكار نمطية تدعم التمييز العرقي، حيث تساهم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الكراهية. في بعض الحالات، يتصاعد الخطاب العنصري إلى نزاعات قبلية مسلحة تعمق الانقسامات الاجتماعية. آثار الخطاب العنصري تشمل تفكيك العلاقات بين القبائل، عرقلة التعايش السلمي، وزيادة العنف في مناطق مثل دارفور والنيل الأزرق، حيث تؤدي التنافسات على الموارد إلى مقتل الآلاف وتشريد الملايين. هذه الصراعات تسبب أزمات إنسانية واقتصادية، مما يبرز ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات.

ب. سياسات التنوع بين الاعتراف والإقصاء:

سياسات إدارة التنوع في السودان اتسمت بالتذبذب بين الاعتراف الجزئي بالتعددية والسعي لفرض هوية أحادية، ما أعاق تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. هذا التذبذب نتج عن صراع عميق حول طبيعة الدولة وحدود انتماء مواطنيها، مما أدى إلى صراعات مستمرة بين المركز والأطراف. في فترات حكم عبد الله خليل، عبود، نميري والبشير، تم فرض هوية عروبية إسلامية على حساب التنوع الثقافي والديني، من خلال سياسات مثل التعريب القسري ومحاربة اللغات غير العربية. هذه السياسات أسهمت في تهميش العديد من المجموعات، مما دفعها للتمرد المسلح في مناطق مختلفة مثل الجنوب ودارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. رغم بعض الاعتراف بالتنوع في فترات

مثل اتفاقية أديس أبابا (1972م-1983م) واتفاقية السلام الشامل (2005م-2011م)، إلا أن هذه المحاولات كانت مجرد تنازلات مؤقتة، ولم تؤسس لسياسات مستدامة تعترف بالتعددية كأساس للهوية السودانية. نقض اتفاقية أديس أبابا أدى إلى تجدد الحرب في الجنوب، والفشل في بناء رؤية جامعة بعد انفصال الجنوب عزز النزعة الأحادية.

المشكلة الأساسية تكمن في غياب مشروع وطني شامل قادر على استيعاب التعددية السودانية، مما جعل الإقصاء أداة للسيطرة، وأسهم في استمرار الصراعات والأزمات الداخلية. حتى في الفترات التي شهدت تحولات ديمقراطية، مثل الحكومة الانتقالية (2019م-2022م)، لم يتمكن النظام السياسي من تجاوز العقبات التقليدية، مما حال دون تحقيق تغيير مستدام. تسبب الإخفاق في إدارة التنوع الثقافي والعرقي في السودان في تعقيد مفهوم الهوية الوطنية. تبنت اتفاقيات السلام مثل أديس أبابا (1972م) والسلام الشامل (2005م) مقاربة ثنائية تفترض تجانس الشمال والجنوب، مما أهمل التنوع داخل كل منطقة. هذا النقص في الفهم أفضى إلى انفصال الجنوب عام 2011م. السودان، نتيجة لتنوعه الإثني والثقافي، أقرب إلى النموذج الذي يرى الهوية كنتاج لتفاعلات اجتماعية وتاريخية، وهو ما تجسد بوضوح خلال ثورة ديسمبر 2018م، حيث ظهرت هوية وطنية جامعة رغم الصراعات القبلية.

ورغم أن الوثيقة الدستورية 2019م سعت لترسيخ هوية وطنية قائمة على المواطنة، فإن التدخلات الجهوية والقبلية عرقلت تنفيذ هذه المبادئ. تم استغلال القيادات القبلية لتعزيز النفوذ السياسي في إطار الثورة المضادة، مما أدى إلى تعزيز الولاءات الضيقة على حساب الانتماء الوطني. أحد أبرز الأمثلة على ذلك كان إغلاق طريق الشرق واستخدام القيادات القبلية لتحريك الاعتصامات ضد الحكومة الانتقالية. استخدام الجهوية والقبلية بهذه الطريقة لم يكن مجرد عائق، بل أداة رئيسية في إضعاف الهوية الوطنية، حيث أصبح الانتماء القبلي والجهوي أكثر تأثيراً من المواطنة. أسهمت حرب أبريل 2023م في تعميق هذه الانقسامات، حيث أُعيد استثمار الخطاب العنصري لتجييش الدعم وخلق بيئة خصبة للصراع. وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ساعدت في نشر خطاب الكراهية، مما زاد من تفشي الصراعات المسلحة وأثر سلباً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

ما توصلت إليه الدراسة:

يُظهر التحليل أعلاه أن إدارة التنوع في السودان بعد 2018م واجهت تحديات معقدة بسبب الإرث التاريخي والسياسات التي تعاقبت على البلاد، والتي أسهمت في ترسيخ الانقسامات القبلية والعرقية بدلاً من تجاوزها. فقد تداخلت العوامل الاجتماعية والسياسية لتعيد إنتاج أنماط الهيمنة والإقصاء، مما أدى إلى تفاقم الصراعات بدلاً من حلها. رغم أن الثورة السودانية عام 2018م قدمت فرصة لإعادة تعريف الهوية الوطنية على أسس جديدة، إلا أن غياب مشروع وطني مستدام أدى إلى عودة الديناميات التقليدية التي تستند إلى الولاءات القبلية والجهوية.

شهد السودان منذ 2019م تصاعداً في الصراعات القبلية العنيفة بين قبائل مختلفة في عدة مناطق، مدفوعة جزئياً بالصراعات الإثنية والسياسية. أحد المحاور الأساسية في هذا التحليل هو دور القبيلة في تشكيل الصراعات، حيث لم تعد مجرد وحدة اجتماعية، بل أصبحت أداة سياسية تستخدمها مختلف القوى لتعزيز نفوذها أو إضعاف خصومها. وبدلاً من أن تلعب القبيلة دوراً تكاملياً في بناء الدولة، أصبحت جزءًا من معادلة الصراع، سواء من خلال الاحتجاجات التي اتخذت طابعاً جهوياً كما في إغلاق طريق الشرق "سبتمبر 2021م"، أو من خلال تحركات الثورة المضادة التي وظفت القيادات القبلية في عمليات سياسية كاعتصام القصر الجمهوري "أكتوبر 2021م". في يوليو 2022م، تصاعدت المواجهات بين قبيلتي الهوسا والبرتا في النيل الأزرق، مما أسفر عن مقتل 105 أشخاص وإصابة 291. كما تجددت النزاعات في دارفور بسبب صراعات على الأراضي، وفي بورتسودان اندلعت صراعات إثنية نتيجة نهب عصابات "نقيرز" للسوق المركزي في 2019م، التي تم استغلالها لأغراض سياسية وأمنية. في شرق السودان، تجددت الصراعات بين قبائل بني عامر والهدندوة منذ 2019م، والبني عامر والنوبة، مع تصاعد العنصرية والقتل المتعمد. وفي جنوب كردفان، تصاعدت الصراعات منذ مايو 2022م بين قبائل كنانة والكواهلة والنوبة من جهة وأولاد علي والحوازمة من جهة أخرى، مما أدى إلى مقتل وجرح العديد، فضلاً عن إعلان حالة الطوارئ في ست محليات. تزايد تورط أطراف خارجية في بعض الصراعات، مما يعكس تعقيد النزاعات التي تجاوزت العوامل القبلية إلى الانقسامات السياسية والإثنية. هذه الأمثلة تُظهر أن التحالفات القبلية لم تكن مجرد انعكاس لحالة اجتماعية، بل استراتيجية مقصودة لإضعاف سلطة الدولة المدنية وتعزيز سلطة الفاعلين العسكريين والسياسيين.

الخطاب العنصري برز كعامل محوري في استمرار النزاعات، حيث لم يقتصر على الخطابات السياسية، بل امتد إلى الممارسات اليومية ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مما عمّق التوترات وزاد من حالة الاستقطاب. وقد تكرس هذا الخطاب عبر آليات مختلفة، من بينها التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل بعض المجموعات تشعر بالتهميش، إضافة إلى الإرث الاستعماري الذي وضع أسساً للفرقة بين المكونات السودانية المختلفة. الحرب بين القوات المسلحة والدعم السريع في 2023م عززت هذه الانقسامات، حيث استُخدم الخطاب العنصري بشكل واسع لتبرير العنف السياسي والاجتماعي، مما زاد من هشاشة النسيج الاجتماعي وجعل الصراعات أكثر تعقيدًا.

على مستوى سياسات إدارة التنوع، لم تكن هناك رؤية موحدة للتعامل مع التعددية الثقافية والعرقية في السودان. فالأنظمة المتعاقبة oscillated بين الاعتراف النسبي بالتعددية في بعض الفترات، كما حدث في اتفاقيتي أديس أبابا 1972م والسلام الشامل 2005م، وبين سياسات الإقصاء التي سعت إلى فرض هوية موحدة، كما في فترات حكم عبود ونميري والبشير. هذا التذبذب جعل السودان غير قادر على بناء هوية وطنية تستوعب تنوعه، مما انعكس في فشل الوثائق الدستورية في تقديم حلول دائمة.

النتيجة الأبرز لهذا التحليل هي أن السودان لا يزال يواجه معضلة إدارة التنوع في ظل غياب مشروع وطني جامع يعترف بالتعددية كعنصر تأسيسي للهوية الوطنية. استمرار الاعتماد على الولاءات القبلية والجهوية في التفاعلات السياسية يعمّق أزمة الدولة السودانية، حيث تصبح المؤسسات القائمة مجرد هياكل شكلية يتم تحييدها لصالح مراكز قوى غير رسمية. كما أن غياب سياسات واضحة لمكافحة الخطاب العنصري يعني أن النزاعات ستظل قابلة للاشتعال مع كل أزمة سياسية أو اقتصادية. إعادة بناء الدولة السودانية تتطلب الاعتراف بالتعددية كمبدأ أساسي، إلى جانب تطوير سياسات تعزز المواطنة المتساوية وتفكك الخطابات الإقصائية التي كانت ولا تزال سببًا في الصراعات الممتدة عبر التاريخ السوداني.

التوصيات:

بناءً على نتائج التحليل، يمكن تقديم التوصيات التالية التي تهدف إلى معالجة التحديات المتعلقة بإدارة التنوع في السودان وتحقيق الاستقرار الوطني:

1. **تطوير مشروع وطني شامل:** إطلاق مشروع وطني شامل يعترف بالتعددية لبناء هوية سودانية موحدة، مع معالجة قضايا الهوية والعدالة والتنمية.
2. **إعادة بناء المؤسسات المدنية:** إصلاح مؤسسات الدولة لضمان العدالة والتمثيل، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.
3. **تعزيز المصالحة الوطنية:** تبني مصالحة شاملة تضم جميع الأطراف، مع معالجة أسباب التوترات ودعم التحكيم والوساطة لحل النزاعات القبلية.
4. **مكافحة الخطاب العنصري:** مكافحة العنصرية عبر التعليم والإعلام، مع تجريم الخطاب العنصري وتعزيز التوعية لبناء ثقافة وطنية شاملة.
5. **تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:** تبني سياسات تنموية لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تنمية المناطق المهمشة وتعزيز فرص العمل والتعليم.
6. **دعم التعددية في نظام الحكم:** ضمان تمثيل عادل وشامل لجميع المجموعات في الحكم.
7. **تطوير سياسات لاحتواء النزاعات القبلية:** تبني آليات للحد من النزاعات القبلية عبر لجان وساطة وسياسات وقائية لمنع تصعيد الصراعات.
8. **تفعيل دور المجتمع المدني:** تمكين المجتمع المدني لدعم الديمقراطية والسلم الاجتماعي، مع إشراكه في المصالحة وإعادة البناء الوطني.
9. **توحيد القوات المسلحة وتقوية المؤسسات الأمنية:** توحيد القوات المسلحة تحت إشراف مدني، مع إلغاء الهياكل العسكرية الموازية ودمجها في مؤسسات قانونية ضمن إصلاحات أمنية شاملة لضمان الاستقرار.

10. **دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي** :طلب الدعم الدولي لتعزيز التنمية وبناء المؤسسات، مع التركيز على التعددية وحقوق الإنسان في ظل النزاعات المستمرة.

11. دراسات مستقبلية:

1. دراسة حول التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للصراعات القبلية في السودان.
2. دراسة حول دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في إشعال أو تهدئة النزاعات القبلية في السودان.
3. دراسة حول تجارب السودان في إدارة التنوع القومي قبل وبعد استقلاله.

مراجع باللغة العربية:

الخير، محمد(2022): الهويّة وإدارة التنوُّع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورقة عمل قدمت في ورشة قضايا الهوية والقوانين والفيدرالية، منظمة شركاء خدمات التنمية بالتعاون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، جوبا، جنوب السودان. https://cutt.us/htimalim

موسى، مهند هارون هارون (2024م): لتباين والتعدد اللغوي في السودان وإشكالية الهوية الثقافية، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، المجلد 8، العدد 34، ص 104-117.

حسبو، إبراهيم محمد علي (2023م): نزاع الهوية في السودان بين رصد الواقع والجذور التاريخية والتعليم ورؤى المستقبل (دراسة نقدية تحليلية)، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، المجلد 4، العدد 13، ص 149-166.

عبد الرحمن، الهادي خضر محمود (2009م): أطروحة دكتوراه بعنوان فاعلية التشريعات في ضبط الهوية السودانية: دراسة مقارنة، جامعة امدرمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، الخرطوم، السودان.

أبو منقة، الأمين (2004م): اللغة والثقافة والهوية في السودان، أوراق من منتدى مركز البحوث والدراسات الافريقية، المجموعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا، ص 91-100.

السعيد، منير واخرون (2019م): الهوية والاختلاف والتعدد. مقاربات في المجتمع والدين والسياسة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود. https://short-link.me/PQZF .

حسين، احمد (2016م): الهوية العربية مقوماتها ومحددات تعريفها: إطار نظري ومقارنة تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد 53، عدد 2، ص 141-154.

عزيز، حيدر(1996م): دور المقاومة الثقافية فى صياغة الهوية الجماعية دراسة فى الهوية الجماعية للعرب فى إسرائيل، المستقبل العربي، العدد 205، ص 25-48.

موسى، عبدة مختار (2024م): أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان ديناميكيات الهوية والمواطنة والاندماج الوطني، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 18، ص 290-321.

موسى، عبده مختار (2021م): أثر صراع الهويات على الاستقرار السياسي/الاجتماعي: حالة السودان، العتبة العباسية المقدسة، مركز الدراسات الإفريقية، ص 119– 156.

ماركس، كارل (2000): رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي (الطبعة الثانية)، دار التنوير، بيروت.

بارسونز، تالكووت (2009): الأنظمة الاجتماعية: دراسات في نظرية الفعل الاجتماعي (ترجمة: أحمد بن عبد الله). دار الفكر العربي، القاهرة.

داريندورف، رالف (2000). صراع الطبقات: دراسة في نظرية الصراع الاجتماعي (ترجمة: عادل زكريا). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

غيدنز، أنتوني (2012). مقدمة في السوسيولوجيا: التفاعل الاجتماعي والصراع الثقافي. (ترجمة: صالح عبد المعطي). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبد الأمير، سحر حربي (2018): دور المدرسة في صناعة الهوية الوطنية العراقية، دراسات تربوية، عدد 44، ص 341-360.

صبار، محمد رشد (2016): الطائفية وأثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية، دراسات دولية، العدد 67، ص 227-249.

سعيد، وائل على (2024): الهوية الوطنية السورية "الجزيرة السورية نموذجًا 1920-1958"، مجلة جامعة البحث، مجلد 46، عدد 6، ص 11-44.

الحارثي، مها، الروقي، راشد محمد عبود، السلامات، محمد خير محمود، حسين، حنان حسن إبراهيم، زكي، حنان أحمد (2020: أثر تعزيز الهوية الوطنية وفقاً لرؤية 2030 في تحقيق الامن النفسي لطفل الروضة السعودي، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، عدد 59، ص 71-93.

محمود، حاتم عبد القادر، بلل، صديق إبراهيم (2016): الاضطراب السياسي ودوره في مفهوم الصورة الوجدانية للدولة: العلاقات العامة السياسية كمتغير معدل، المجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عدد 17، ص 75-91.

إبراهيم، حسن توفيق (2012): العنف السياسي: دراسة في العنف الوطني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 19-22.

هادي، سهيلة (2018): الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق/ مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية، مجلد 10، العدد 3، ص 124-144.

موسى، عبده مختار (2024): أثر صراعات الهويات على التعايش السلمي في السودان ديناميكيات الهوية والاندماج الوطني، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد 18، ص 290-321.

ادم، احمد حسين عبد الرحمن (2018): دور المتاحف في الحفاظ على الهوية الثقافية في السودان، حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب، دراسات في آثار الوطن العربي، مجلد 21، العدد 1، ص 986-1007.

بدوي، منير محمود (1997): مفهوم الصراع: دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد 3، ص 35-82.

ارباب، ليلى سيد مصطفي (2023): أثر التدخل الدولي على الإستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018-2022م، مجلة جامعة أمدرمان الإسلامية، مجلد 19، عدد 1، ص 342-343.

بله، منتصر حامد (2023): إدارة التنوع الإثني في السودان ما بين تحقيق السلام والتحول الديمقراطي، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا – برلين، مجلد 8، عدد 36، ص 405-418.

الأحمر، المولدي (2016): نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 4، عدد 15، ص 113-132.

الشريف، رحاب عبد الرحمن (2024): مُعضلة بِناء الأمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان، مجلة قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، عدد 34، ص 10-23.

الخير، محمد (2022): الهوية وإدارة التنوع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، قدمت هذه الورقة في ورشة قضايا الهوية والقوانين والفيدرالية. منظمة شركاء خدمات التنمية بالتعاون مع الحركة الشعبية لتحرير السوان شمال. في الفترة من 10 -19مارس 2022، جوبا، جنوب السودان.

خبير، عبد الرحيم محمد (2022): السودانوية في هوية السودان القومية: دراسة حالة ثورة ديسمبر 2018م، مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، العدد 16، ص 67-74.

حسن اسحق، سودان بوست (2024م) خطاب الكراهية وأثره علي زيادة العنف في السودان، مؤسسة وايامو. شوهد بتاريخ 9 ديسمبر 2024م، https://cutt.us/7ukIX .

English references:

Benedict Anderson (1991): Imagined communities: reflections on the origin and spread of nationalism, London, New York. Verso.